

## كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في التفسير

على مجرد المشترك لا يدل على المميز فكذلك أو هي للتقسيم المطلق و هو ثبوت أحد الأمرين مطلقا و ذلك أعم من أن يثبت على سبيل التخيير بينه و بين الآخر أو على سبيل الترتيب أو على سبيل التوزيع و هو ثبوت هذا في حال و هذا في حال كما أنهم قالوا هي في الطلب يراد بها الإباحة تارة كقولهم تعلم النحو أو الفقه و التخيير أخرى كقولهم كل السمك أو اللبن و أرادوا بالإباحة جواز الجمع و هي في نفسها تثبت القدر المشترك و هو أحد الإثنين إما مع إباحة الآخر أو حظره فلا تدل عليه بنفسها بل من جهة المادة الخاصة و لهذا جمعنا بين القتل و الصلب و بينه و بين القطع على رواية فإن أو لا تنفى ذلك فإذا كان حرف أو يدل على مجرد إثبات أحد المذكورات فهنا مسلطان ( أحدهما ) أن يقال إذا كانت في مادة الإيجاب أفادت التخيير و إذا كانت في مادة الجواز أفادت القدر المشترك كما هو مشهور عن النحاة المتكلمين في معاني الحروف أنهم يقولون يراد بها تارة الأذن في أحد الشئيين مع حظر الآخر و تارة الأذن في أحدهما و إن ضم إليه الآخر كما ذكروه من الأمثلة و حينئذ فهذه الآية في مادة الجواز لأن المنفي هو الجواز فيكون